article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» في السجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 مايو حتى 31 مايو 2025

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الانسان
Najda Human Rights

المادة (55) من الدستور المصري:

«كل من يُقبض عليه أو يُحبس أو تُقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...".

مستجدات الواقع المصري في مايو 2025

شهد شهر مايو 2025، في مصر، تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة تعكس تعقيدات المشهد الداخلي وتداخلاته مع التحولات الإقليمية والدولية، كان أبرز هذه التطورات ما أثارته مصادر صحفية حول إمكانية إقامة قاعدة عسكرية أمريكية على جزيرتي تيران وصنافير، وهو الاقتراح الذي يُعتقد أنه قدّمه الجانب السعودي في إطار ترتيبات أمنية جديدة في البحر الأحمر، فضلًا عن تزايد الضغوط الأمريكية على مصر للمشاركة بفعالية أكبر في التحالفات العسكرية الإقليمية، وخاصة في الحرب الدائرة في اليمن ضد الحوثيين، ورغم تمسك القاهرة بموقفها الرافض لتقديم دعم عسكري مباشر، فإن الضغوط السياسية والاقتصادية المستمرة تضفي المزيد من التعقيد على هذه القضية، وجاء هذا المشهد مترافقًا مع تصريحات الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» حول مرور السفن الحربية في قناة السويس دون تحمل أي رسوم، ومع تواتر الادعاءات الإسرائيلية خلال الشهر بإحباط عمليات تهريب أسلحة من الأراضي المصرية إلى قطاع غزة، وتمركز عدد من الدبابات الإسرائيلية على الحدود بين مصر والقطاع.

على الجانب الداخلي، استمرت الهجمات الأمنية والاستهدافات القضائية ضد المواطنين والمدافعين عن حقوق الإنسان بوتيرتها المعتادة، حيث قررت نيابة أمن الدولة العليا استدعاء الإعلامية رشا قنديل لجلسة تحقيق بتاريخ 25 مايو للتحقيق معها على خلفية تحقيقات صحفية لها حول صفقات تسليح الجيش المصري وذلك على ذمة القضية رقم 4169 لسنة 2025 حصر أمن الدولة، قبل إخلاء سبيلها بعد جلسة تحقيق امتدت ثماني ساعات، كما احتجزت سلطات الأمن الوطني بمطار القاهرة الدولي المدير التنفيذي لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، محمد عبد السلام، في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء 20 مايو 2025، فور عودته من برلين. ووفقًا لبيان أصدرته المؤسسة، خضع عبد السلام لتحقيق غير قانوني أجرته جهة أمنية، تركز على تفاصيل عمله، أسباب سفره إلى الخارج، وموقفه القانوني من أي قضايا محتملة.

خلال الشهر أيضًا، تصاعدت الاحتجاجات المهنية التي تعكس استياء قطاعات كبيرة من المجتمع تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث قرر مجلس نقابة محامين شرق طنطا بدء اعتصام مفتوح في غرف المحامين التابعة للنقابة اعتبارًا من يوم الأربعاء 21 مايو 2025، عقب انتهاء اليوم القضائي. جاء هذا القرار بعد تنظيم العشرات من المحامين والمحاميات وقفة احتجاجية أمام مجمع محاكم المحلة الكبرى، للتعبير عن رفضهم للزيادات المفروضة على الرسوم القضائية، والتي أقرتها محاكم الاستئناف فيما يتعلق باستخراج الوثائق والأحكام القضائية ومراجعة الحوافظ، والمعروفة بـ «رسوم الميكنة»، كما أطلقت نقابة الصحفيين حملة واسعة النطاق لإدخال تعديلات على القوانين التي تقيد حرية العمل الإعلامي، مؤكدةً أن هذه القوانين تتعارض مع التزامات مصر الدولية وتضر ببيئة العمل الصحفي.

على الصعيد القانوني، وافقت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب على تعديلات مشروعي قانون مجلس النواب وتقسيم الدوائر الانتخابية، التي تقدم بها زعيم الأغلبية النائب عبد الهادي القصبي، بدعم من عُشر نواب البرلمان، إلى جانب تأييد تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين وحزبي الشعب الجمهوري وحماة الوطن، وجاءت التعديلات شكلية مقتصرة على تغييرات جغرافية محدودة فيما يخص تقسيم الدوائر، بينما تم الابقاء على المناصفة بين النظام الفردي ونظام القائمة المغلقة المطلقة، الذي يكرس هيمنة الأحزاب الموالية للدولة على البرلمان القادم.

على الصعيد القضائي، أوصت هيئة مفوضي الدولة بمحكمة القضاء الإداري بإصدار حكم يُلزم وزارة الداخلية بتمكين زوجة أحد المحكوم عليهم بالسجن المشدد من الحصول على العينات والتحاليل الطبية اللازمة من زوجها لإجراء عملية حقن مجهري بهدف الإنجاب. وأوضحت الهيئة في تقريرها القضائي أن هذا الإجراء يتسق مع أحكام الدستور والقانون المصري،

ويؤكد على حقوق السجناء في الرعاية الصحية والحياة الأسرية. كما شددت على أن منع الزوجة من الحصول على العينة المطلوبة يُعد انتهاكًا لحقها الإنساني والدستوري في الأمومة.

على الصعيد الحقوقي، استمر النقد الدولي لسجل مصر، خاصة بعد تقرير لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، التي أعربت عن قلقها إزاء استمرار بعض الممارسات المنافية للقانون الدولي. ورغم الإشادة برفع حالة الطوارئ، إلا أن وجود قوانين تمنح صلاحيات استثنائية يظل محط انتقاد. أثارت هذه القضايا ضجة، خصوصًا مع تزايد التقارير عن معاناة السجناء والمحتجزين في ظل ظروف احتجاز سيئة.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية – مايو 2025

<u>رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر مايو 2025 الانتهاكات التالية:</u>

رصدت منظماتنا خلال شهر مايو 2025، ثلاث وقائع وفاة داخل مقار الاحتجاز المصرية، كان أول الضحايا هو بلال رأفت محمد علي، الذي توفي داخل محبسه بمركز شرطة منيا القمح بمحافظة الشرقية؛ نتيجة الإهمال الطبي، حيث كان الضحية مصابًا منذ طفولته بوباء شلل الأطفال، ومع امتناع تقديم أي رعاية صحية له داخل المركز تدهورت حالته الصحية وفقد على إثر ذلك حياته.

كما رصدنا وفاة عبد الرحمن محمد حسن، داخل وحدة مباحث قسم شرطة السيدة زينب، يوم الإثنين 19 مايو 2025، بعد ساعات قليلة من احتجازه، في ظروف تشير إلى تعرضه للتعذيب حتى الموت، وأوضحت شهادات متواترة لشهود عيان أن القوة الأمنية بقيادة النقيب «كرولس»، معاون مباحث القسم، اعتدت على عبد الرحمن ضربًا مبرحًا في الشارع قبل اقتياده إلى وحدة المباحث، عندما تم توقيفه نحو الساعة الثانية فجرًا أثناء سيره مع صديق له في نطاق دائرة القسم، وتم ضبط عبد الرحمن دون وجود أسباب قانونية واضحة أو ضبطه متلبسًا بأي مخالفة.

وأكدت روايات ميدانية تعرضه للضرب بعنف أمام المارة، ثم اقتياده إلى القسم وتحرير محضر ضبط إداري رقم 123 لسنة 2025، واقتياده إلى غرفة التحقيق. هناك، خضع لتعذيب جسدي شديد استمر أكثر من ساعتين لإجباره على الإدلاء بمعلومات عن مرافقه، لكنه رفض، مما أدى إلى تدهور صحته ووفاته قبل عرضه على النيابة أو الحجز، ونقل جثمانه إلى مستشفى المنيرة ثم مشرحة زينهم، حيث تم تغسيله وتكفينه دون إعلام أسرته التي لم تعرف بوفاته إلا أثناء التحقيق أمام النيابة. كما نفت الأسرة بشدة الرواية الأمنية التي زعمت وفاته نتيجة ابتلاع كيس مخدرات، وطالبت بتشريح الجثمان لكشف الحقيقة كاملة.

أيضًا، توفي أحمد عبد العال الجندي (62 عامًا)، مدرس لغة إنجليزية وحاصل على ليسانس آداب قسم اللغة العربية، يوم الأحد 11 مايو 2025، داخل سجن وادي النطرون، وكان الجندي اعتُقل في مركز كرداسة بمحافظة الجيزة، وسبق أن تعرض للاعتقال بين عامي 1995 و2011، ثم أُعيد اعتقاله في عام 2013، وظل رهن الحبس حتى وفاته نتيجة الإهمال الصحي المتعمد وسوء ظروف الاحتجاز.

ورصدت مؤسساتنا رسالة استغاثة من عدد من المحتجزين داخل حجز مركز شرطة بلقاس بمحافظة الدقهلية، يعانون من أوضاع مأساوية جراء سوء المعاملة وتدهور الظروف داخل غرف الحبس. وقد دفع ذلك المعتقل السياسي مصطفى النجار، إلى الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجًا على استمرار احتجازه التعسفي، رغم صدور قرارات متكررة بإخلاء سبيله التي لم تُنفذ، وتم تدويره على ذمة قضايا جديدة.

وأدى استمرار احتجازه وحرمانه من حريته إلى محاولة انتحار مأساوية، حيث قام بقطع شرايين يده داخل محبسه في لحظة يأس شديد. تم نقله على إثر ذلك إلى مستشفى بلقاس العام، حيث تلقى 10 غرز بيده. إلا أن رد إدارة القسم على الحادثة كان ترحيله في اليوم التالي إلى سجن جمصة شديد الحراسة، كعقوبة إضافية قاسية، بدلاً من فتح تحقيق جدي في أسباب محاولته إنهاء حياته.

وشهد سجن برج العرب، حملة تجريد عنيفة استهدفت كافة مقتنيات المعتقلين، شملت الملابس، والطعام، والمياه، والأدوية، وأغطية النوم، وجميع أساسيات الحياة التي يملكونها. لم تقتصر الإجراءات على ذلك، بل تم إغلاق ساحة التريض بالكامل، وحتى فتحة التهوية الوحيدة أُغلقت على النزلاء، ما زاد من تفاقم ظروف احتجازهم، وأمرت هذه الحملة من قبل ضابط الأمن الوطني المعروف باسم «حمزة المصري»، فيما تولى الضابط «عمرو» الإشراف الميداني على تنفيذها، حيث وقف بنفسه على عملية التجريد.

كما عقدت الدائرة الثانية إرهاب، المنعقدة بمجمع محاكم بدر برئاسة المستشار وجدي محمد عبد المنعم، أولى جلسات المحاكمة الجديدة للمحامية والناشطة الحقوقية هدى عبد المنعم بتاريخ 14 مايو 2025، ووفقًا لمصدر من عائلة هدى، تم تأجيل المحاكمة إلى جلسة 14 يوليو القادم، وقد حضرت هدى الجلسة في سيارة إسعاف بسبب تدهور حالتها الصحية والإهمال الطبي المتعمد الذي تتعرض له داخل محبسها.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55» أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين – خاصة السياسيين منهم –، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55

https://www.facebook.com/Article55egypt

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان - جوار - نجده لحقوق الإنسان

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان
جوار – نجده لحقوق الإنسان